

حد الثقة في الرواة المتأخرين

(دراسة مقارنة)

بدرية بنت عبدالعزيز بن إبراهيم السعيد⁽¹⁾

جامعة القصيم

(قدم للنشر في 13/11/1443هـ؛ وقبل للنشر في 23/02/1444هـ)

المستخلص: يهدف البحث إلى دراسة شروط توثيق الرواة المتأخرين مقارنة بشروط التوثيق المعتبرة عند أئمة الجرح والتعديل، وقد تعددت المناهج المتبعة في هذا البحث؛ من منهج استقرائي، ووصفي، وتحليلي مقارنة، حتى خلص إلى عدد من النتائج منها: أن المحدثين تسامحوا بوصف الراوي المتأخر بالثقة، فقابل التسامح في ضبط الصدر، تشدد في ضبط السطر ودعاوى السماع؛ لأن الاعتماد في رواية الحديث على التصانيف المعتمدة المشهورة التي يؤمن فيها من التغيير والتحريف، فالراوي مجرد قنطرة لتك المصنفات، فأصبحت مجالس التحديث وما فيها من ضبط للساعات من أهم وسائل التحقق من ثقة الراوي، لذا فإن من يروي حديثاً لم يرد في مصنفات الأئمة لا يقبل منه ولو كان ثقة.

الكلمات المفتاحية: حد الثقة، شروط توثيق الرواة، منهج المتأخرين، النقد الحديثي.

The Limit of Trust of the Late Narrators (A Comparative Study)

Badyah Abdulaziz Ibrahim Al-Saeed⁽¹⁾

Qassim University

(Received 12/06/2022; accepted 19/09/2022)

Abstract: This research aims to study the conditions of trust of late narrators compared to the conditions of trust considered by the imams of Jarh and Tadheel (criticism and modification). There were many methods used in this research, including inductive, descriptive, and comparative analysis, until it reached a number of results, including: The modernists allowed the description of the late narrator with trust, as the reliance in the hadith narration on the well-known approved classifications in which they are secured from change and distortion. It met tolerance in controlling the heart, strictness in controlling the speech and the claims of listening to those classifications, for the narrator is just a bridge to it. So the hadith councils and what they contain from the tuning of the headphones have become one of the most important means of verifying the narrator's trust. Therefore, whoever narrates a hadith that is not included in the books of the imams is not accepted from them even if they are trustworthy.

Keywords: Limit of trust, Conditions for narrators trust, the approach of the latecomers, the hadith criticism.

(1) Associate Professor in the Department of Sunnah and its Sciences,
Faculty of Sharia and Islamic Studies, Qassim University.

(1) أستاذ السنة المشارك بقسم السنة وعلومها، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة

القصيم.

البريد الإلكتروني: e-mail: 141422@qu.edu.sa

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره
ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات
أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي
له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله،
صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه وسلم
تسليماً كثيراً؛ أما بعد:

فقد هيا الله لحفظ سنة نبيه ﷺ الجهابذة النقاد،
ورزقهم العلم والفهم، فاعتنوا بالحديث إسناداً ومتناً؛
وبذلوا جهوداً في جمع الأحاديث وحفظها وتدوينها،
وتأليف الكتب المسندة بأنواعها، وبرعوا في الكشف عن
عللها، كما قاموا بجرح الرواة وتعديلهم حسبة الله تعالى،
وحفظاً للسنّة من عبث العابثين، مطبقين في ذلك كله
منهجاً دقيقاً في النقد الحديثي، ومن المسائل المهمة في هذا
العلم توثيق الرواة؛ لما يترتب عليه من قبول الأحاديث
وردها، ونظراً لوجود الرواة المتأخرين بعد عصر أئمة
النقد من عصر تلامذتهم ومن يليهم، لذا خصصت هذا
البحث لدراسة شروط توثيق الرواة بعد القرن الثالث
الهجري، ومقارنتها بالشروط المعتمدة عند أئمة الجرح
والتعديل، ومن الله أستمد العون والسداد.

مشكلة البحث:

تسامح المحدثون في توثيق الرواة المتأخرين عن
تطبيق بعض شروط التوثيق المعتمدة عند أئمة الجرح

والتعديل؛ لتعذر الوفاء بها في تلك المرحلة من مراحل
نقد السنة النبوية.
ويتفرع من هذه المشكلة عدد من التساؤلات،
وهي كالتالي:

1- ما شروط توثيق الرواة المتأخرين مقارنة
بشروط توثيق الرواة المتقدمين؟

2- ما ألفاظ توثيق الرواة المتأخرين مقارنة
بألفاظ توثيق الرواة المتقدمين؟

3- ما وسائل المحدثين في توثيق الرواة بعد القرن
الثالث الهجري مقارنة بوسائل أئمة الجرح والتعديل في
الحكم على الرواة؟

4- ما أسباب تسامح المحدثين في توثيق الرواة
المتأخرين، وما آثاره؟

وسأسعى في هذا البحث - مستعينة بالله تعالى -
للإجابة عن هذه التساؤلات.
أهداف البحث:

1- بيان شروط توثيق الرواة المتأخرين مقارنة
بشروط توثيق الرواة المتقدمين.

2- استقراء ألفاظ توثيق الرواة المتأخرين مقارنة
بألفاظ توثيق الرواة المتقدمين.

3- ذكر الوسائل المتاحة للمحدثين في توثيق
الرواة بعد القرن الثالث الهجري مقارنة بوسائل أئمة
الجرح والتعديل في الحكم على الرواة.

دراسات عامة تناولت موضوع دراسة المنهج النقدي عند المتقدمين والمتأخرين بالموازنة بين المنهجين بصفة عامة، أو الموازنة في جانب من جوانب النقد غير توثيق الرواة، أو بيان أثر الاختلاف بين المنهجين بصفة عامة، ولم أفق على ما يختص بتوثيق الرواة إلا دراسة بعنوان: «قضايا ثبوت عدالة الرواة بين المتقدمين وبعض المعاصرين»، للدكتورة عائشة غرابلي، وهي خاصة بطرق ثبوت عدالة الرواة عند المتقدمين وموقف الشيخ الألباني من المعاصرين من هذه الطرق.

ولم أقف - بعد البحث - على دراسة تناولت شروط توثيق الرواة المتأخرين، ومقارنتها بمنهج أئمة الجرح والتعديل.
حدود البحث:

سأتناول في هذا البحث حد الثقة في الرواة المتأخرين وهم من بعد القرن الثالث الهجري، بذكر شروط توثيقهم، ووسائل الحكم عليهم، ومقارنتها بشروط توثيق الرواة المتقدمين ووسائل الحكم عليهم.
منهج البحث:

تنوعت المناهج المتبعة في هذا البحث؛ فمنها المنهج الاستقرائي، والوصفي، والتحليلي المقارن.
إجراءات البحث:

1- تتبع أقوال المحدثين في شروط توثيق الرواة المتأخرين، ومقارنتها بشروط أئمة الجرح والتعديل التي

4- توضيح أسباب تسامح المحدثين في توثيق الرواة المتأخرين، وآثاره.
أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

1- يبرز هذا البحث جانباً من جوانب تكامل المنهج النقدي لدى أئمة النقد الحديث المتقدمين.
2- التنبيه على ما يقع من بعض الباحثين المعاصرين من مخالفة منهج الأئمة المتقدمين في توثيق الرواة، ومن ذلك تجهيل بعضهم لكل من لم يقف له على ترجمة.
الدراسات السابقة:

من أوائل المؤلفات التي اعتنت بجمع الرواة المتأخرين الذين رووا كتب السنة كتاب «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» لابن نقطة الحنبلي، فقد اعتنى بجمعهم، وبيان أحوالهم، وأقوال العلماء فيهم من حيث الجرح والتعديل، كما ذكر فيه فوائد كثيرة، ولفوت بعض الرواة عليه أكمل أبو الطيب الفاسي بذيل ذكر فيه جملة من الرواة ممن فات على ابن نقطة ذكرهم من أهل عصره، والرواة الموجودين بعده الى عصر أبي الطيب، وسمّى كتابه «ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد»، فكان مؤلفاً مفيداً.

وقد تناول عدد من الباحثين بالبحث والدراسة منهج الأئمة المتقدمين في نقد السنة النبوية، كما تناولوا المقارنة بينه وبين منهج المتأخرين، فمما وقفت عليه من

- المبحث الأول: الحكم بتوثيق الرواة المتأخرين، وفيه مطلبان:
 - * المطلب الأول: شروط توثيق الرواة المتأخرين.
 - * المطلب الثاني: ألفاظ توثيق الرواة المتأخرين.
 - المبحث الثاني: وسائل المحدثين في التحقق من ثقة الرواة المتأخرين.
 - المبحث الثالث: أسباب تسامح المحدثين في توثيق الرواة المتأخرين وآثاره، وفيه مطلبان:
 - * المطلب الأول: أسباب تسامح المحدثين في توثيق الرواة المتأخرين
 - * المطلب الثاني: آثار تسامح المحدثين في توثيق الرواة المتأخرين
 - الخاتمة: وتضمنت أهم النتائج والتوصيات.
 - قائمة المصادر والمراجع.
 - ***
 - التمهيد
 - وفيه:
 - أولاً: تعريف توثيق الرواة.
 - التوثيق: من وثق الشيء، إذا أحكمه⁽¹⁾.
 - وتوثيق الراوي: هو وصفه بالعدالة والضبط⁽²⁾.
- استنتجها العلماء من خلال تتبع أحكامهم على الرواة.
- 2- تقسيم الرواة حسب الفترة الزمنية إلى قسمين، وتقسيم المتأخرين منهم وهم من بعد القرن الثالث حسب حالتهم إلى نوعين.
- 3- تتبع تطبيقات المحدثين في التحقق من ثقة الرواة المتأخرين حسب التقسيم السابق، ومقارنة ذلك بمنهج أئمة النقد المتقدمين.
- 4- استقراء ألفاظ توثيق المحدثين للرواة المتأخرين، ومقارنتها بألفاظ توثيق أئمة الجرح والتعديل للرواة المتقدمين.
- 5- وصف الوسائل التي استخدمها المحدثون في التحقق من ثقة الرواة المتأخرين، ومقارنتها بوسائل النقاد المتقدمين في جرح الرواة وتعديلهم.
- 6- تحليل أسباب تسامح المحدثين في شروط توثيق الرواة المتأخرين، واستنتاج آثار ذلك.
- خطة البحث:
- سيتم تناول الموضوع في تمهيد، وثلاثة مباحث، وهي كالتالي:
- التمهيد، وفيه:
 - * أولاً: تعريف توثيق الرواة.
 - * ثانياً: مفهوم «التأخرين» وحدّه.
 - * ثالثاً: الملامح العامة لمنهج المحدثين في الحكم على الرواة.

(1) انظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، للحميري (7067/11).

(2) انظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية، للبقاعي (589/1).

وشروط الضبط: أن يكون الراوي متيقظاً غير مُعْغَل، حافظاً إن حَدَّث من حفظه، متقناً لكتابه وصائناً له إن حدث منه، وإن حَدَّث بالمعنى اشْتَرَط أن يكون عالماً بما يحيل المعاني⁽⁹⁾.

ثانياً: مفهوم «التأخرين» وحده:

مر نقد السنة النبوية بمراحل زمنية مختلفة؛ لكل مرحلة منها منهج خاص يميزها عن غيرها، من هنا ظهر عند المحدثين لفظتي المتقدمين والتأخرين، فالمتقدمون⁽¹⁰⁾؛ هم المحدثون الذين عاشوا في القرون الثلاثة الأولى، وقد يلحق بها الجزء الأول من القرن الرابع الهجري، فمن المتقدمين جهابذة أئمة النقد؛ أمثال: شعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، والبخاري، ومسلم، وغيرهم.

أما المتأخرون⁽¹¹⁾؛ فهم من جاؤوا بعد تدوين السنة من رواية ومحدثين، بدء من طبقة تلاميذ الأئمة، فبعد انتهاء عصر الرواية صار الاعتماد في رواية الحديث على المصنفات وروايتها عن أصحابها من أئمة الحديث، فقد اكتمل

(9) انظر: مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (104)، وفتح المغيثة بشرح ألفية الحديث، للسخاوي (5/2).

(10) انظر: الحديث والمحدثون، لأبي زهو (423)، والموازنة بين المتقدمين والتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليقها، للمليباري، (32-36).

(11) انظر: المرجعين السابقين.

فالثقة من الرواة من جمع الوصفين: العدالة، الضبط⁽³⁾.

فالعدالة لغة: من العَدْل، وهو ما قام في النفوس أنه مستقيم، وتعديل الشيء: تقويمه، بحيث يكون مستقيماً⁽⁴⁾.

وفي الاصطلاح: وصف الراوي بما يقتضي قبول روايته⁽⁵⁾.

وشروط العدالة: أن يكون الراوي مسلماً، عاقلاً، بالغاً، سالماً من أسباب الفسق، وخوارم المروءة⁽⁶⁾.

والضبط لغة: الحزم⁽⁷⁾.

وفي الاصطلاح: سماع الكلام كما يحق سماعه، ثم فهم معناه الذي أريد به، ثم حفظه ببذل المجهود، والثبات عليه بمذاكرته إلى حين أدائه إلى غيره⁽⁸⁾.

(3) انظر: الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي (67)، وفتح المغيثة بشرح ألفية الحديث، للسخاوي (29/1).

(4) انظر: لسان العرب، لابن منظور (11/430، 432). (مادة: عدل).

(5) المختصر في علم رجال الأثر، للعبد اللطيف (43)، وانظر: جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير (1/126)، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث، لأبي شُهبة (385).

(6) انظر: مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (104)، وفتح المغيثة بشرح ألفية الحديث، للسخاوي (5/2).

(7) انظر: كتاب التعريفات، للجرجاني (137)، والتوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي (221).

(8) انظر: كتاب التعريفات، للجرجاني، (ص137)؛ والتوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي (221).

أرادوا أن يأخذوا عن الرجل نظروا إلى صلاته وإلى هيئته وإلى سمته»⁽¹⁶⁾، وأما الضبط ففي كونه متيقظاً غير مُعَفَّل، حافظاً إن حَدَّثَ من حفظه، متقناً لكتابه وصائناً له إن حدث منه، وإن حَدَّثَ بالمعنى اشترط أن يكون عالماً بما يحيل المعاني⁽¹⁷⁾، فالمقصود بضبط الراوي عندهم؛ هو غلبة الظن أنه لم يخطئ؛ لكثرة صوابه بعد اختباره والنظر في مروياته، وليس المقصود أنه لا يخطئ أبداً، فالراوي الثقة قد يخطئ، كما أن الراوي الضعيف قد يصيب، ولهذا قال الذهبي: «وليس من حدّ الثقة أنه لا يغلط ولا يُخطئ، فمن الذي يسلم من ذلك غير المعصوم الذي لا يُقَرُّ على خطأ؟»⁽¹⁸⁾، وعلى هذا كان صنيع الأئمة؛ فعلي بن المديني صنف كتاباً في علل حديث ابن عيينة في ثلاثة عشر جزءاً⁽¹⁹⁾، وسفيان بن عيينة هو من هو في الثقة والتثبت؛ فهو الثقة الحافظ الفقيه الإمام الحجة⁽²⁰⁾، فالأئمة المتقدمون يحكمون على الراوي بعد جمع حديثه، ثم مقارنة كل حديث رواه بروايات غيره لهذا الحديث، حتى يقف الواحد منهم على مواضع الزلل والخلل في روايات الراوي، ويقارن ذلك بمقدار ما رواه؛ ليحدد

تصنيف الحديث وتمييز صحيحه من سقيمته على أيديهم، فكان عمل المتأخرين رواية تلك المصنفات إلى مؤلفيها، وقد حدّ الإمام الذهبي نهاية عصر المتقدمين برأس القرن الثالث⁽²¹⁾ باعتبار الأغلب، وإلا فالقرن الرابع الهجري جمع في سنواته الأولى بين بعض المتقدمين والمتأخرين⁽²²⁾.

ثالثاً: الملامح العامة لمنهج المحدثين في الحكم على الرواة. علم الحديث النبوي علم نقل؛ تناقلته الأمة الإسلامية عن طريق رواة الذين تولوا نقله جيلاً بعد جيل، فهم الركيزة الأولى لمعرفة صحة الحديث من عدمها، لذا اشترط أئمة النقد لقبول روايتهم شروطاً تدل على دقة منهجهم وبعد نظرهم، فاشترطوا لتوثيق الراوي أن يكون عدلاً ضابطاً، واستنبط ذلك المتأخرون من خلال صنيع المتقدمين في الغالب، ومع أن المتقدمين يتوسعون في استخدام المصطلحات، إلا أن الثقة عندهم إذا أطلق فهو من جمع وصفي العدالة والضبط⁽²³⁾، فعدالة الراوي بأن يكون مسلماً، عاقلاً، بالغاً، سالماً من أسباب الفسق، وخوارم المروءة⁽²⁴⁾، فاشترطوا فيه العدالة الظاهرة والباطنة، ولهذا قال إبراهيم النخعي: «كانوا إذا

(16) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2/16).

(17) انظر: مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (104)، وفتح المغيـث

بشرح ألفية الحديث، للسخاوي (2/5).

(18) الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي (78).

(19) انظر: معرفة علوم الحديث، للحاكم (71).

(20) انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ت2451).

(21) انظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي (4/1).

(22) انظر: الحديث والمحدثون، لأبي زهو، (424).

(23) انظر: الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي (67)، وفتح

المغيـث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي (1/29).

(24) انظر: مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (104)، وفتح المغيـث

بشرح ألفية الحديث، للسخاوي (2/5).

ثم ذكر ما اكتفوا به من شروط عدالة الراوي؛ بأن يكون مسلماً، بالغاً، عاقلاً، غير متظاهر بالفسق والسخف؛ أي: مستور الحال، فاكتفوا بالعدالة الظاهرية فقط، ومن شروط الضبط بوجود سماعه مثبتاً بخط موثوق به، وبروايته من أصل موافق لأصل شيخه، واحتج البيهقي لهذا التسامح بتدوين السنة في الجوامع بعد أن كانت تؤخذ من لفظ المحدث حفظاً، فقد ميّز المتقدمون صحيح الحديث من السقيم، والمتقين من المخطئين من الرواة، حتى ترك المتقدمون المتأخرين على الواضحة⁽²³⁾.

وللنظر في أحكام المحدثين نجد جماعة من الرواة الذين لم يصدر فيهم حكم من أئمة الجرح والتعديل، ويمكن تقسيمهم حسب الفترة الزمنية إلى قسمين:

القسم الأول: طبقة تلاميذ الأئمة.

اشتهر بعض الرواة من طبقة تلاميذ أئمة النقد بالإمامة والحفظ، بل منهم من بلغ حد الاستفاضة، فمن هؤلاء من روى مصنفات بعض الأئمة، ومنهم من يروي كتاباً يدل على علمه كالسؤالات للأئمة؛ مثل: ابن محرز؛ أبو العباس أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز راوي كتاب (معرفة الرجال)⁽²⁴⁾، ففي سؤالاته لابن معين في الجرح

(23) انظر: مناقب الشافعي، للبيهقي (2/321-322).

(24) معرفة الرجال عن يحيى بن معين، وفيه عن علي بن المديني

وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبدالله بن نمير وغيرهم. رواية

أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز.

مقدار ضبط هذا الراوي، فعملهم يدور مع القرائن. وقد كان التطور في رواية الحديث وتدوينه تدريجياً كغيره من أنواع العلوم، فبعد اكتمال تدوين المرويات وتصنيفها وتمييز صحيحها من سقيمها في القرن الثالث الهجري؛ صار الاعتماد في القرن الرابع وما بعده في تعديل الرواة على صحة روايتهم لتلك الكتب والمصنفات إلى مؤلفيها، أما الجرح فعند انعدام عدالة الراوي بظهور الفسق منه أو انخرام المروءة، أو خطأ أو كذب في دعوى روايته لكتب السنة⁽²¹⁾.

المبحث الأول

الحكم بتوثيق الرواة المتأخرين

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: شروط توثيق الرواة المتأخرين.

لقد تسمّح المحدثون في تطبيق شروط التوثيق المعتمدة عند المتقدمين على الرواة المتأخرين، بالتساهل في شرط الحفظ إلى شرط ضبط الكتاب، وقد نص ابن الصلاح على ذلك فقال: «أعرض الناس في هذه الأعصار المتأخرة عن اعتبار مجموع ما بيننا من الشروط في رواية الحديث ومشايخه، فلم يتقيدوا بها في رواياتهم، لتعذر الوفاء بذلك على نحو ما تقدم، وكان عليه من تقدم»⁽²²⁾،

(21) انظر: مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (120).

(22) المرجع السابق (120).

ووصفه مرة بالحافظ⁽²⁹⁾، فهؤلاء الرواة قد لا نجد لهم توثيقاً من أئمة النقد لأنهم في آخر عصر الرواية.

ومع ظهور عدالتهم، وشهرتهم بالطلب والتحديث إلا أن بعض المعاصرين قد يصفهم بجهالة الحال بناء على عدم وقوفه على جرح فيه أو تعديل من أحد الأئمة أو المحققين، فمنهم أبو بكر أحمد بن عمرو بن مسلم الخلال المكي، ذكره صاحب كتاب (إرشاد القاصي والداني)، ووصفه بجهالة الحال، وأن إكثار الطبراني عنه رفعت عنه جهالة العين⁽³⁰⁾، مستدلاً على ذلك بأن الذهبي ذكره، ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً.

القسم الثاني: رواية الحديث بعد القرن الثالث الهجري.

في بدايات القرن الرابع الهجري من الله سبحانه على الأمة الإسلامية باكتمال تدوين إرث عظيم، وهو السنة النبوية، وخلال تلك الحقبة الزمنية تولى نقد السنة وتنقيتها مما هو دخيل عليها أئمة أفذاذ، فقد جمع المحدثون فيها بين الحفظ والعلم، فجمعوا بين علم السنة رواية ودراية، فكان خاتمة القرون الثلاثة العصر الذهبية للسنة النبوية، وبدايات القرن الرابع الهجري مرحلة اكتمال حفظ السنة من الضياع بعد أن اكتمل - بفضل الله - تدوينها في المصنفات؛ فلا يسمح لأحد أن يدعي وجود

والتعديل دليل قاطع على علمه، ولم أقف له على ترجمة، أو ذكر بجرح أو تعديل، ولا شك في ثقته، فإن اعتماد روايته في أقوال ابن معين في الجرح والتعديل كاف في توثيقه، فالراوي من هذه الدرجة يوثق بناء على إمامته واستفاضة ثقته، واشتهاره بالعدالة والضبط استغناء بهما عن غيرهما، ومن هؤلاء الرواة أيضاً أبو الحسن محمد بن حاتم بن مظفر المروزي الكندي، له روايات، وهو من طبقة البخاري، فهو يروي عن يحيى بن معين⁽²⁵⁾، وينقلون عنه العلم، ولم أقف له على ترجمة، ومنهم أيضاً أبو بكر أحمد بن عمرو بن مسلم الخلال (ت 291 هـ)⁽²⁶⁾، روى عنه العقيلي والطبراني، وغيرهما، وقد ترجم له الذهبي في تاريخه ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً⁽²⁷⁾، كما أن منهم أبا عبيد الآجوري صاحب أبي داود السجستاني، وقد استدلل الذهبي على جلالته قدره من أسئلته التي وجهها لشيخه، فقال فيه خاصة: «ما علمت أحداً لينه»⁽²⁸⁾،

(25) رواياته في: بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار، للكلاباذي (328)، وفضائل القرآن، للمستغفري (2/724 ح 1085)، وشعب الإيمان، للبيهقي (4/362 ح 2644)، وشرف أصحاب الحديث، للخطيب البغدادي (40).

(26) انظر: تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، للربيعي (2/617)، وإرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، للمنصوري (146).

(27) انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (6/887).

(28) سير أعلام النبلاء، للذهبي (11/377).

(29) سير أعلام النبلاء، للذهبي (13/206).

(30) إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، للمنصوري (146).

الراوي بستر الحال، وإثبات الضبط بضبط الكتاب لا ضبط الحفظ فحسب⁽³³⁾.

فسبر أحوال الرواة للحكم بعد التهم قد تعذر على كثير من المحدثين، وإن لم ينعدم لدى الجميع؛ ذلك أن منهم من سبر حال بعض الرواة فأطلق عليه ما يستحقه من وصف يقتضي قبول روايته أو ردها؛ قياماً بواجب الجرح والتعديل حفظاً للسنة، من ذلك جرح بعض المحدثين لأقاربهم الرواة؛ لمعايشته وعلمه بأحواله، وسهولة التحقق من موثوقية أصوله، فالقريب بقريبه أعلم وأخبر، فقد نهى الإمام أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب الصَّبْغِي النيسابوري عن السماع من أخيه الأكبر أبي العباس محمد بن إسحاق (ت 354هـ)، ونقل عنه الحاكم ذلك بقوله: «لَزِمَ الْفُتُوَّةَ إِلَى آخِرِ عُمُرِهِ، وَكَانَ الشَّيْخَ - أَخُوهُ - يَنْهَانَا عَنِ الْقِرَاءَةِ عَلَيْهِ؛ لِمَا كَانَ يَتَعَاظَاهُ ظَاهِرًا، لَا لِحَرْجٍ فِي سَمَاعِهِ، فَإِنْ أَكْثَرَ أَصُولَهُ عَنِ الرَّازِيِّينَ كَانَ قَدْ سَمِعَهَا قَبْلَ الشَّيْخِ بِسِنِينَ، ثُمَّ سَمِعَهَا الشَّيْخَ فِي كِتَابِهِ»⁽³⁴⁾، فتركوه مع صحة سماعه لكونه غير حميد السيرة⁽³⁵⁾، فلم يكن اشتهاره بالطلب وصحة سماعه كافياً لقبول مروياته، بل كان الطعن في عدالته سبباً قوياً

(33) انظر: مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (120).

(34) انظر: الأنساب، للسمعاني (277/8)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (489/15).

(35) قاله المنصوري في كتابه: الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم (922/2).

رواية غير مدونة في أحد دواوين السنة، أما منتصف القرن الرابع الهجري وما بعده؛ ففي مرحلة ما بعد الاكتمال - فما بعد الاكتمال إلا النقص -، فقد قل فيه الطلب، وضعفت فيه الهمم، يقول ابن حبان (ت 354هـ) في ذلك: «ولم يكن هذا العلم في زمان قط تعلمه أو جب منه في زماننا هذا؛ لذهاب من كان يحسن هذا الشأن، وقلة اشتغال طلبة العلم به»⁽³¹⁾.

فأصبح الإسناد بعد عصر الرواية سلسلة موصلة لرواية كتب السنة فحسب، والمحافظة عليه إبقاء لخصيصة اختص الله بها الأمة الإسلامية، ولهذا قال البيهقي: «...والقصد من روايته والسماع منه أن يصير الحديث مُسَلَّسًا بحدِّثنا أو بأخبرنا، وتبقى هذه الكرامة التي اختصت بها هذه الأمة إلى يوم القيامة، شرفاً لنبينا المصطفى ﷺ كثيراً»⁽³²⁾، وبقاء الإسناد بقي القيام بواجب الجرح والتعديل للرواة، إلا أن القاعدة التي ينبنى عليها بعد عصر الرواية اختلفت عما هي عليه فيما قبله، ذلك أن حكم أئمة الجرح والتعديل بتوثيق الراوي كان يعتمد على سبر حاله، ومقارنة مروياته بمرويات غيره للتحقق من توفر شرطي العدالة والضبط فيه؛ أما بعد اكتمال تدوين السنة ومعظم علومها، فإن توثيق المحدثين للرواة المتأخرين اعتمد على إثبات عدالة

(31) المجروحين، لابن حبان (19/1).

(32) مناقب الشافعي، للبيهقي (321/2).

الصدق⁽³⁸⁾، (ت 507 أو 508 هـ)⁽³⁹⁾، فهؤلاء يوثقهم علماء عصرهم أو بعضهم، أو من بعدهم، فثقتهم ظاهرة بناء على اشتهارهم بالعدالة والطلب والتحديث.

ومنهم من له مصنفات مفقودة أفاد منها بعض المحدثين المتأخرين، ومنهم من يروي مصنفات مسلسلة بالإسناد وروى عنه الحفاظ، مثل: محمد بن سعد الباوردي⁽⁴⁰⁾، صاحب مُطَيَّن فقد روى عنه⁽⁴¹⁾، وروى عن ابن الجنيد⁽⁴²⁾، وقاسم بن مطرز⁽⁴³⁾، وصالح جزرة⁽⁴⁴⁾، وهو من شيوخ ابن عدي⁽⁴⁵⁾، وابن مندة، وله عناية بالحديث والأثر، قال ابن مندة: «سمعت محمد بن سعد البارودي بمصر يقول كان من مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه»⁽⁴⁶⁾، وله كتاب في الصحابة⁽⁴⁷⁾، فقد

في ترك الرواية عنه، إلا أن المعرفة الدقيقة بالعدالة الباطنة للراوي المتأخر قد لا يتهماً لكثير من المحدثين، لذا تسمّحوا في ذلك؛ لانعدام كثير من الوسائل التي استخدمها أئمة النقد في الحكم على الرواة، فاكتفوا من العدالة بالستر؛ لأن الاعتماد في رواية الحديث على المصنفات ونسخ الرواة منها، فدققوا بصحة سماعهم وضبط نسخهم.

وهذا القسم من رواة الحديث المتأخرين - بعد القرن الثالث الهجري - يمكن تصنيفهم إلى نوعين؛ للتحقق من شروط المحدثين في توثيقهم: النوع الأول: من اشتهر بالطلب والتحديث.

فمن اشتهر بالطلب والتحديث ولم يُجرح فثقتهم ظاهرة؛ مثل أبي منصور محمد بن عبدالله بن عبدالواحد بن مندويه الشروطي القاضي، المُعدَّل⁽³⁶⁾، فهو محدث مشهور، يروي عن أبي نعيم مسند الحارث بن أبي أسامة، وروى عنه أبو موسى المديني⁽³⁷⁾، ووصفه بالمعدَّل، وفي ترجمة إبراهيم بن الحسن المعروف بابن متويه في تاريخ دمشق، ذُكر الشروطي وجماعة مقرونين معه بإسناد حديث إلى إبراهيم؛ وقيل فيهم: وكانوا من معادن

- (38) انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (7/ 136).
- (39) انظر: جزء فيه وفيات جماعة من المحدثين، لابن أبي الوفاء الأصبهاني (33)، وتاريخ الإسلام، للذهبي (11/ 102).
- (40) انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (15/ 449).
- (41) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (5/ 177).
- (42) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (8/ 457).
- (43) انظر: المرجع السابق (1/ 236).
- (44) انظر: أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه (في جامعه الصحيح)، لابن عدي (220).
- (45) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (1/ 236).
- (46) انظر: رسالة في فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن، للعبيدي (73).
- (47) انظر: الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، للكفاني (128).

- (36) انظر: كتاب اللطائف من علوم المعارف، لأبي موسى الأصبهاني (381 ح 225)، وتاريخ الإسلام، للذهبي (11/ 102).
- (37) ذكر ابن أبي الدنيا وما وقع عاليًا من حديثه، لأبي موسى الأصبهاني (358 ح 13).

عدداً من مصنفات السنة، وروى عنه جماعة من المحدثين منهم ابن مندة؛ فقد روى عنه كتاب (العلل) للبخاري إجازة عن عبدالله بن الشريقي، عن البخاري⁽⁵⁴⁾، كما حدّث بمسند أبي حامد أحمد بن محمد بن الشريقي عنه⁽⁵⁵⁾، وروى عنه أيضاً أبو نعيم الأصبهاني⁽⁵⁶⁾، وهو من شيوخ الحاكم، فقد ذكره في (تاريخه)، وقال فيه: «كان من أعيان الصالحين المجتهدين في العبادة، وكان أبوه من أعيان اليهود المعدّلين، وكان ابن أخت الإمام أبي بكر أحمد بن إسحاق،....، وحدّث سنين، وكثُر الانتفاع بعلمه»⁽⁵⁷⁾، وذكره ابن كثير فقال: «الزاهد المحدث»⁽⁵⁸⁾، ولم أقف على نص بتوثيقه، إلا في جزء فيه متقى من منتخب حديث أبي بكر الزهري، كتبه محمد بن عبدالله المقدسي، عن عمه الضياء المقدسي حيث قال في إسناده: «....، أخبرنا أبو حامد أحمد بن الحسن الأزهري قال: أخبرنا الشيخ الثقة أبو سعيد محمد بن عبدالله بن حمدون...»⁽⁵⁹⁾.

=وطبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (3/179)، وتاريخ

الإسلام، للذهبي (8/668).

(54) انظر: المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمستطرف من

أحوال الرجال للمعرفة، لابن مندة (المقدمة104).

(55) انظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسائيد، لابن نقطة (73).

(56) انظر: معرفة الصحابة، لأبي نعيم (2/550 ح1535).

(57) انظر: تاريخ نيسابور طبقة شيوخ الحاكم، للحاكم (436).

(58) انظر: طبقات الشافعيين، لابن كثير (332).

(59) انظر: جزء فيه متقى من منتخب حديث أبي بكر الزهري،

لابن المحب المقدسي (27).

أفاد من كتابه ابن عبدالبر⁽⁴⁸⁾، وابن حجر⁽⁴⁹⁾، ولم أقف على من ترجم له، أو ذكره بجرح له أو تعديل، إلا ما ذكره الذهبي في ترجمة أبي بكر الحداد ووصفه بالحافظ؛ حيث قال: «وكان يلزمه محمد بن سعد الباوردي الحافظ، فأكثر عنه من مصنفاته»⁽⁵⁰⁾.

ومنهم أيضاً عبدالواحد الصفاقسي، الشهير بابن التين (ت611هـ)⁽⁵¹⁾، صاحب شرح صحيح البخاري، مع أن شرحه مشهور متداول، وقد اعتمده عدد من شراح الصحيح كابن حجر وابن رشيد وغيرهما، إلا أنه لم يوقف له على ترجمة إلا عند عدد من المعاصرين⁽⁵²⁾.

ومن هؤلاء الرواة المتأخرين أيضاً؛ من يروي مصنفات مسلسلة بالإسناد، كمحمد بن عبدالله بن حمدون بن الفضل أبو سعيد النيسابوري⁽⁵³⁾، فهو يروي

(48) انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبدالبر (4/1597، 1666).

(49) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (5/347).

(50) انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (15/449).

(51) انظر: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، للتنبكتي (287ت359)، ونزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، لمقدش (2/297-298).

(52) انظر: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، للتنبكتي (287ت359)، ونزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، لمقدش (2/297-298)، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمخلوف (1/242)، وتراجم المؤلفين التونسيين، لمحفوظ (1/209).

(53) انظر: تاريخ نيسابور طبقة شيوخ الحاكم. للحاكم (436)، =

القرن الثالث الهجري - كما تقدم - صحة نسخة الراوي لما يرويه، فإن كان المتقدمون من النقاد يدققون في ضبط الراوي لتمييز ما أصاب فيه وما أخطأ؛ فيحكمون على ضبطه من خلال حفظه لمروياته، فالمحدثون يتحققون من صحة نسخة الراوي المتأخر للحكم على ضبطه، فهو قنطرة للوصول لما يروي من أحاديث في الكتب المصنفة، وفي ذلك البقاعي: «فالمتصود من الضبط الوثوق بأن هذا سمع هذا الحديث مثلاً من شيخه، وهو ممن يصح تحمله وأداؤه، وهذا حاصل إن شاء الله تعالى، أما إذا كان ضابطاً فلا بأس، وإلا فليس الاعتماد على قوله، إنما الاعتماد على من ضبط سماعه، وأثبتته في طبقة السماع، أو على خطه مثلاً، وتصحيح الشيخ الضابط له»⁽⁶¹⁾، لذا تسمّحوا في توثيق الراوي المتأخر من ضبط الصدر إلى ضبط السطر، فاكتفوا لتوثيقه بعدالته الظاهرة، ومن شروط الضبط؛ بموافقة أصله لأصل شيخه بوجود سماعه على نسخته بخط موثوق، فدققوا في دعاوى سماع الرواة، واهتموا بتحري ضبطهم لنسخهم، فميزوا الضابط من كثير الخطأ، فقد اشتهر جماعة من الرواة بالضبط، كما عُرِف جماعة أخرى منهم برداءة النقل، فممن عُرِفَ بالعدالة مع رداءة نقله: أبو الحسن علي بن محمد البغدادي الوراق المعروف بابن لؤلؤ، فقد نقل الخطيب البغدادي عن البرقاني قوله فيه: «هو صدوق،

(61) النكت الوفية بما في شرح الألفية، للبقاعي (1/169).

وعلى التقيض من هذا التسامح من المحدثين بتوثيق الراوي المتأخر بظاهر عدالته، والاكتفاء بصحة نسخه عن ضبط صدره، نقف على تجاسر بعض المشتغلين بعلم الحديث من المعاصرين⁽⁶⁰⁾ على الحكم بالجهالة على بعض الرواة المتأخرين من شيوخ المحدثين؛ ممن يروون مصنفات مسلسلة بالإسناد؛ لتعسر معرفته بحاله؛ بناء على عدم الوقوف على ترجمة له، أو على حكم عالم بجرحه أو تعديله.

النوع الثاني: من لم يشتهر بالطلب والتحديث.

والرواة من هذا النوع لهم حالتان؛ حسب ما يروونه من أحاديث:

الحالة الأولى: أن يروي الراوي أحاديث مصنفات مسلسلة بالإسناد.

لما صارت الرواية في العصور المتأخرة من مصنفات مكتوبة، صار الحكم بضبط الراوي تبعاً لصحة نسخته من تلك المصنفات، لذا تسمّح المحدثون في بعض شروط توثيق الرواة المتأخرين؛ بالتسهيل في شرط ضبط الصدر إلى شرط ضبط الكتاب، فالمعتمد بعد

(60) ورد هذا في بعض الرسائل العلمية، وفي عدد من كتب المعاصرين ممن ترجم لشيوخ الحفاظ المتأخرين كالطبراني، والحاكم، والبيهقي، وغيرهم. ينظر: إرشاد القاضي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، للمنصوري، والرّوض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، للمنصوري (1/617)، والسلسيل النقي في تراجم شيوخ البيهقي، للمنصوري (257، 374).

بن أبي الفوارس: «كان ثقة، مضى أمره على جميل، ولم يكن يعرف الحديث»⁽⁶⁶⁾.

الحالة الثانية: أن يروي أحاديث لا أصل لها في كتب المتقدمين.

إن ثقة الراوي المتأخر بظاهر عدالته مع روايته لأحاديث لم ترد في مصنفات المتقدمين في عصر الرواية - أي: قبل القرن الرابع الهجري -، لا تكفي في قبول تلك الأحاديث؛ فقبولها لا يتوقف على ثقة روايتها وسلامة أسانيدها، وفي هذا قال ابن الصلاح: «تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد؛ لأنه ما من إسناد من ذلك إلا ونجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه، عريا عما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والإتقان. فآل الأمر إذا - في معرفة الصحيح والحسن - إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة، التي يؤمن فيها - لشهرتها - من التغيير والتحريف، وصار معظم المقصود بما يتداول من الأسانيد خارجا عن ذلك إبقاء سلسلة الإسناد التي خصت بها هذه الأمة»⁽⁶⁷⁾، وقد رد الأئمة أحاديث رواة ثقات؛ لأن لا أصل لها، فقبول الحديث ورده لا يتوقف على ظاهر إسناده، فحق الراوي المتأخر الذي يروي حديثاً لم يرد في مصنفات المتقدمين

(66) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (6/469).

(67) مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (17).

لكنه رديء الكتاب - يعني سيء النقل -...، لم يكن ابن لؤلؤ يعرف الحديث»⁽⁶²⁾.

ولما كان توثيق الراوي لا يتوقف على علمه بها يحدث، بل على ضبطه له ولو كان لا يعرف معنى ما يحدث به، فرب مبلغ أوعى من سامع⁽⁶³⁾، لذا وثق بعض الرواة من الضابطين لسماهم مع قلة علمهم، فهذا أبو بكر أحمد بن يوسف بن خلاد العطار، قال فيه الخطيب البغدادي: «كان ابن خلاد لا يعرف من العلم شيئاً، غير أن سماعه كان صحيحاً»⁽⁶⁴⁾، ثم علل لما وصفه به من عدم المعرفة؛ بما رواه بإسناده إلى من حضر مع الدارقطني عند أحمد بن يوسف بن خلاد، فجرى ذكر الصاع والمد، فقال ابن خلاد للدارقطني: أيما أكبر الصاع أو المد؟ فقال الدارقطني: انظروا إلى شيخكم الذي تسمعون منه، وإلى ما سأل عنه؟! ومع هذا فقد أطلق وصف «ثقة» على أبي بكر بن

خلاد العطار عدد من العلماء المتأخرين منهم: أبو نعيم الحافظ فقد قال فيه: «كان ثقة»⁽⁶⁵⁾، وقال أبو الفتح محمد

(62) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (13/566).

(63) ترجم البخاري بهذا الحديث معلقاً في كتاب العلم، باب قول النبي ﷺ: «رَبُّ مَبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»، وذكر فيه حديث (67) عن أبي بكره ﷺ في حجة الوداع، وفيه قول النبي ﷺ: «لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يُبَلِّغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْهُ».

(64) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (6/469).

(65) المرجع السابق.

أو أثبت الناس، أو إليه المنتهى في التثبت، ثم ما تأكد بصفة من الصفات الدالة على التعديل، أو صفتين؛ كثقة ثقة، أو ثبت ثبت، أو ثقة حافظ، أو عدل ضابط، أو نحو ذلك»⁽⁷⁰⁾، ومن أمثلة تلك الدرجات في أحكام الأئمة؛ قول شعبة في السري بن يحيى عندما سئل عنه فأجاب بقوله: «ذاك أوثق الناس، أو من أوثق الناس»⁽⁷¹⁾، وقول أبي حاتم في عبدالله بن مسلمة القعنبي: «بصري ثقة حجة»⁽⁷²⁾، أما التفصيل بتوثيق الراوي مع وصفه بما تميّز به عن غيره من ضبط للحديث أو قوة في الحفظ؛ فقد وصف أبو حاتم عمرو بن عون بقوله: «ثقة حجة، وكان يحفظ حديثه»⁽⁷³⁾، كما أطلقوا وصف الراوي بلفظ الثقة مفردا، وهذا كثير في أحكامهم، فقد سُئل ابن معين عن يحيى عن مسلم بن خالد الزنجي فقال: «ثقة»⁽⁷⁴⁾، وقال أحمد في عبدالملك بن أبي كثير: «ثقة»⁽⁷⁵⁾، وقد يصفون الراوي الثقة باللفظ المفرد مع ما يقلل درجة الوثوق به للين في حديثه، فتتنزل مرتبته قليلا، فعندما سئل

رد حديثه وإن كان ثقة، فقد نص البيهقي على ذلك بقوله: «... الأحاديث التي قد صحّت، أو وقعت بين الصحة والسقم، قد دُوّنت وكتبت في الجوامع التي جمعها أئمة أهل العلم بالحديث،...، فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم، لم يقبل منه، ومن جاء بحديث هو معروف عندهم، فالذي يرويه اليوم لا ينفرد بروايته، والحجة قائمة بحديثه برواية غيره»⁽⁶⁸⁾.

المطلب الثاني: ألفاظ توثيق الرواة المتأخرين.

تفاوتت درجات الثقات من الرواة، واختلفت تبعاً لذلك عبارات توثيقهم، فقد وصفوا بألفاظ متعددة؛ منها المفردة والمركبة، ومنها المختصرة والمفصلة، ومنها ما هو في الصيغة المعتادة، ومنها ما كان في صيغة المبالغة، وترتب على تلك الألفاظ درجاتهم؛ فلكل لفظ منها منزلة خاصة، قال ابن أبي حاتم: «الناقلة للأثار والمقبولين على منازل، وأن أهل المنزلة الأعلى الثقات»⁽⁶⁹⁾، وقد وصف أئمة الجرح والتعديل الرواة الثقات المتقدمين بألفاظ دالة على درجات متفاوتة من التوثيق، وذكر ابن حجر مراتب التعديل وأن العليا منها للرواة الثقات، وأنها على درجات، فذكر ألفاظ الأئمة الدالة على ذلك بقوله: «أرفعها الوصف بما دلّ على المبالغة فيه، وأصرح ذلك: التعبير بأفعل؛ كأوثق الناس،

(70) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر (136-137).

(71) العلل ومعرفة الرجال لأحمد - رواية ابنه عبد الله -، لابن حنبل (2/438).

(72) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (5/181).

(73) المرجع السابق (6/52).

(74) تاريخ ابن معين - رواية الدوري -، لابن معين (3/60).

(75) العلل ومعرفة الرجال لأحمد - رواية ابنه عبد الله -، لابن حنبل (3/54).

(68) مناقب الشافعي، للبيهقي (2/321).

(69) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2/37).

عنه، وكان ثقةً ثبتاً صالحاً⁽⁷⁹⁾، وقول ابن ماکولا في الحبال إبراهيم بن سعيد: «كان مكثراً ثقةً ثبتاً ورعاً خيراً»⁽⁸⁰⁾، وقول ابن نقطة في أبي الفتوح البغدادي المعروف بابن الحصري: «حافظ ثقة كثير السماع ضابط متقن»⁽⁸¹⁾، وقوله في علي بن سليمان أبي الحسن المرادي: «كان حافظاً ثقةً»⁽⁸²⁾، كما وصف الذهبي محمد بن عبد الله الخولاني بقوله: «كان معنياً بالحديث وجمعه، ثقة، ثبتاً، صينياً، خيراً»⁽⁸³⁾.

وقد ينص المحدث في توثيق الراوي على استكمال شروط العدالة والضبط؛ كقول ابن نقطة في محمد بن فتوح أبي عبدالله الحميدي: «كان حافظاً ثقةً صالحاً، مجمع على فضله وحفظه وأمانته»⁽⁸⁴⁾.

كما فصل بعض المحدثين في توثيق الراوي المتأخر بوصف عدالته، ووصف ضبطه، كقول الخطيب البغدادي في عبيد الله بن محمد أبو أحمد الفرضي: «كان ثقة صادقاً ديناً ورعاً»⁽⁸⁵⁾، وقول ابن نقطة في منصور بن عبد المنعم أبي الفتوح الفراوي النيسابوري: «كان شيخاً

ابن المديني عن أيمن بن نابل قال: «كان ثقة، وليس بالقوي»⁽⁷⁶⁾.

وقد سار المحدثون على خطى المتقدمين، فوصفوا الثقات من المتأخرين بألفاظ تدل على درجاتهم في التوثيق، فوصفوا الرواة الثقات بصيغة المبالغة، وباللفظ المفرد والمركب، وبالوصف المختصر، وبالوصف التفصيلي لتوثيقه، فمن أمثلة ألفاظهم لتوثيق الراوي بصيغة المبالغة؛ قول الدارقطني حين سئل عن أبي بكر محمد بن عبد الله الشافعي البزاز فقال: «أبو بكر: جبلي ثقة مأمون، فيما كان في ذلك الزمان أوثق منه؛ ما رأيت له إلا أصولاً صحيحة متقنة، قد ضبط سماعه فيها أحسن الضبط»⁽⁷⁷⁾، فقد وثقه بصيغة المبالغة كما نص على ضبط سماعه، وصحة أصوله، كما وصف ابن نقطة أبا طاهر محمد بن أحمد الأصبهاني بقوله: «لم يحدث في وقته أوثق منه وأكثر حديثاً صاحب الكتب والأصول الصحاح»⁽⁷⁸⁾.

ومن ألفاظ توثيق الرواة المتأخرين؛ وصف الراوي بعدد من ألفاظ التوثيق مكررة أو مترادفة أو معطوفة على بعضها، كقول الخطيب البغدادي في عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران الأموي: «كتبنا

(76) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، لابن المديني (145س/195).

(77) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة (71).

(78) المرجع السابق (52).

(79) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (12/188).

(80) الإكمال في رفع الارتباب، لابن ماکولا (2/379).

(81) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة (467).

(82) المرجع السابق (407).

(83) سير أعلام النبلاء، للذهبي (18/22).

(84) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة (101).

(85) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (12/113).

ذا حشمة ونعمة»⁽⁹¹⁾، وقد يفصلون بوصف حاله أو طريقته في التصنيف أو التحديث، كقول ابن عساكر في أبي محمد هبة الله بن أحمد الأنصاري المعروف بابن الأكناف: «سمعت منه الكثير، وكان ثقة ثبتاً متيقظاً، معنياً بالحديث وجمعه، غير أنه كان عسراً في التحديث»⁽⁹²⁾. كما يكثر النص على توثيق الراوي المتأخر في الحديث خاصة، مع ذكر ما يشهد له من كثرة سماع، أو حسن تصنيف، كقول ابن نقطة في محمد بن طاهر أبي الفضل المقدسي: «طاف البلاد، وسمع الكثير، صنّف كتباً حسنة في معرفة علوم الحديث، وكان ثقة في الحديث فاضلاً»⁽⁹³⁾، وقول الذهبي في الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني: «كان ثقة حافظاً، عارفاً بالرجال والعلل»⁽⁹⁴⁾.

ويكثر أيضاً نص المحدثين على توثيق الراوي المتأخر مع صحة سماعه، أو صحة نسخه، أو جودة خطه، فمن ذلك قول ابن نقطة في أبي سهل محمد بن إبراهيم الأصفهاني: «كان ثقة صحيح السماع»⁽⁹⁵⁾، وقول الذهبي في أبي عبد الله محمد بن عرب شاه الهمداني:

مكثراً ثقة صدوقاً»⁽⁹⁶⁾، وقول الذهبي في أبي الفضل عبد الرحيم الدمشقي المعروف بابن خطيب المزة: «كان فاضلاً ديناً ثقة»⁽⁹⁷⁾.

وقد يُضيف المحدث إلى توثيق الراوي المتأخر وصفه بما تميز به عن غيره من تصنيف، أو براعة بفرع من فروع العلم، أو خلق ودين، أو حالة غنى أو فقر ونحوها؛ من ذلك قول ابن مندة في ابن بندار عبد الرحمن بن أحمد العجلي: «هو ثقة، ورع، متدين، عارف بالقراءات، عالم بالأدب والنحو، هو أكبر من أن يدل عليه مثلي، وأشهر من الشمس، وأضوأ من القمر، ذو فنون من العلم، وكان مهيباً منظوراً، فصيحاً، حسن الطريقة، كبير الوزن»⁽⁹⁸⁾، ومنه قول شجاع بن فارس الذهلي في أبي القاسم الطبري اللالكائي: «كان ثقة فهماً حافظاً، صنّف كتباً في معرفة أسماء من في الصحيحين»⁽⁹⁹⁾، وقول ابن نقطة في عمر بن محمد أبي نصر بن أبي بكر المعروف بالسديد: «كان ثقة، صحيح السماع مكثراً حسن السمّت»⁽⁹⁰⁾، وقوله في عبدوس بن عبد الله أبي الفتح الهمداني الثاني: «كان ثقة صدوقاً متقناً فاضلاً،

(91) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة (493).

(92) تاريخ دمشق، لابن عساكر (359 / 73).

(93) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة (68).

(94) سير أعلام النبلاء، للذهبي (666 / 17).

(95) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة (29).

(86) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة (454).

(87) ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، للفاسي (114 / 2).

(88) سير أعلام النبلاء، للذهبي (137 / 18).

(89) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة (473).

(90) المرجع السابق (498).

العكس من ذلك فقد يوثق الراوي في روايته، ويجرح في دينه، كقول ابن نقطة في أبي زكريا يحيى بن علي التبريزي: «كان ثقة في علمه وروايته، مخلطاً في دينه»⁽¹⁰¹⁾.

أما اقتصار المحدث في توثيق الراوي المتأخر على لفظة: «ثقة» فليس بالكثير، كقول ابن نقطة في المبارك بن أحمد الكندي، أبي محمد الخباز: «ثقة»⁽¹⁰²⁾، وقول أبي الطيب الفاسي في أبي بكر أحمد بن المقرب الكرخي: «كان ثقة»⁽¹⁰³⁾، والمتبع لألفاظ توثيقهم يجد اقتصارهم على لفظ «ثقة» قليل؛ مقارنة بتوثيق أئمة الجرح والتعديل للرواة المتقدمين؛ حيث غلب على ألفاظ توثيق أئمة الجرح والتعديل الاختصار، وعلى ألفاظ توثيق المحدثين المتأخرين التفصيل.

المبحث الثاني

وسائل المحدثين في التحقق من ثقة الرواة المتأخرين

إن معرفة الناقد لثقة الراوي من عدمها تحددها إمكاناته؛ من قدرات توافرت لديه، وظروف محيطته به، ووسائل متاحة له؛ ليُسَخَّر ذلك كله في الحكم على الرواة جرحاً وتعديلاً، فالقدرات المتوافرة لدى أئمة الجرح

«كتب الكثير، وكان ثقة صحيح النقل»⁽⁹⁶⁾.

وقد يذكر المحدث مع لفظة توثيق الراوي ما ينزل به عن درجتها قليلاً وإن لم يخرج عن كونه ثقة، كقول الخطيب في أبي بكر أحمد بن طلحة الواعظ يعرف بابن المنقئ: «كان شيخاً فقيراً، ثقة مستوراً»⁽⁹⁷⁾، وقول ابن نقطة في عبدالصمد بن الحسين أبي المظفر الزنجاني المعروف بالبديع: «ثقة صالح»⁽⁹⁸⁾، أو يصف الراوي بالثقة مع التفصيل بذكر أوصاف تتعلق بتدينه مما يوحي بنزول مرتبته، فهذا أبو المحاسن أسعد بن علي بن الموفق الزيادي ذكر السمعاني أنه ثقة، صالح، عابد، دائم الأوراد، مستغرق الأوقات، يسرد الصوم⁽⁹⁹⁾، وقد ينص المحدث على ثقة الراوي في عدالته مع نزول مرتبته في العلم؛ من ذلك قول السمعاني في محمد بن الحسن أبي جعفر الهمداني: «هو شيخ ثقة دين، سافر الكثير إلى البلدان وسمع، ونسخ بخط يده، وكان له خط رديء، ما أعرف أن في شيوخ عصره سمع أحد أكثر مما سمع هو، أقام في الغربية سنين، وهو صحيح السماع، غير أنه ما كان له كثير معرفة بالحديث على ما سمعت»⁽¹⁰⁰⁾، وعلى

(96) ذيل التقييد في رواية السنن والأسانيد، للفاسي (174/1).

(97) تاريخ بغداد، للخطيب (346/5).

(98) التقييد لمعرفة رواية السنن والمسانيد، لابن نقطة (380).

(99) سير أعلام النبلاء، للذهبي (212/20).

(100) التقييد لمعرفة رواية السنن والمسانيد، لابن نقطة (61-62).

(101) إكمال الإكمال، لابن نقطة (484/1).

(102) التقييد لمعرفة رواية السنن والمسانيد، لابن نقطة (439).

(103) ذيل التقييد في رواية السنن والأسانيد، للفاسي (1/403-404).

و طُوِّل في الأسانيد، وضعف في الهمم، مع اكتمال تدوين السنة النبوية في المصنفات، فأصبح الاعتماد في رواية الحديث على ما فيها، ورواية تلك المصنفات بأسانيد لمؤلفيها، لذا استبدلت بعض وسائل الحكم على الرواة بما يناسب تلك المرحلة من مراحل نقد السنة النبوية، فاستوجب على الناقد النظر في إثبات سماع الراوي لنسخه والتدقيق في صحة نقله؛ فصار التحقق من ضبط السطر مكان ضبط الصدر، فاستخدم النقاد لذلك (مجالس التحديث)، وهي وثيقة تاريخية تدون على الكتاب إما على ورقة الغلاف، أو في نهاية الأجزاء - وهو الغالب -، أو في أثنائه، يثبت فيها من قرئ عليه الكتاب، أو تُلقي منه، ومن تولى القراءة، والقدر المقروء أو المسموع، ومن ضبط ذلك المجلس ومن شارك فيه، ومقدار ما شارك فيه كل سامع، ومكان المجلس وتاريخه، كما تفيد هذه الوثيقة الشهادة على سلامة النص، وإثبات حق السامع بأنه سمعه، وحقه في روايته وإجازته للمتأخرين⁽¹⁰⁶⁾.

والتعديل من حفظ واسع للطرق، وإدمان الطلب، والفهم الدقيق لتطبيق قواعد وضوابط الجرح والتعديل، ورسوخ القدم في النقد، أهلهم - بفضل الله - أن يكونوا جهابذة هذا الفن، ولهذا قال الذهبي: «لا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نقله الأخبار ويجرحهم جهبذا؛ إلا بإدمان الطلب، والفحص عن هذا الشأن، وكثرة المذاكرة والسهر، والتيقظ والفهم، مع التقوى والدين المتين، والإنصاف، والتردد إلى مجالس العلماء، والتحري والإتقان»⁽¹⁰⁴⁾، كما أن الظروف المحيطة بأئمة الجرح والتعديل؛ من قرب لعصر الرواية، ومخالطة الرواة ومجالستهم، وعدم طول الأسانيد، وكثرة العلماء ومذاكرتهم، والمنافسة بين طلبة العلم، مع استخدام وسائل دقيقة في الحكم على الرواة؛ من سبر لأحوالهم، واختبارهم، والتحقق من أصولهم وكتبهم، والنظر في أحاديثهم ومقارنتها بمرويات غيرهم⁽¹⁰⁵⁾، يسرت - بعد توفيق الله - جرح الرواة وتعديلهم على أسس علمية، وضوابط مرعية.

أما الناقد المتأخر؛ فمع توفر القدرات لديه للحكم على الرواة المتأخرين، إلا أن ظروف تلك المرحلة تغيرت عما كانت عليه؛ من بُعدٍ عن عصر الرواية،

(104) تذكرة الحفاظ، للذهبي (1/10).

(105) انظر في وسائل الحكم على الراوي عند أئمة الجرح والتعديل:

الجرح والتعديل، للاحم (43-99).

(106) انظر في ذلك: عناية المحققين بتوثيق المرويات وأثر ذلك في

تحقيق المخطوطات لسيف (17-18).

المبحث الثالث

أسباب تسامح المحدثين في

توثيق الرواة المتأخرين، وآثاره

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسباب تسامح المحدثين في توثيق الرواة المتأخرين.

سلك أئمة النقد المتقدمين منهجاً علمياً دقيقاً في نقد السنة النبوية؛ يشهد بدقة معاييرهم كل منصف للحق، حيث تجسد ذلك في تطبيقاتهم العملية أكثر منها في تعديلاتهم النظرية، ومن ذلك منهجهم في جرح الرواة وتعديلهم، وقد أكمل المحدثون المتأخرون الطريق بالسير على خطى المتقدمين خدمة للسنة النبوية نقلاً ونقداً وتعليماً، إلا أن تحولاً تدريجياً في منهج النقد الحديثي برز مع مرور الوقت؛ منه تسامحهم في توثيق الرواة المتأخرين من شرط الحفظ إلى شرط ضبط الكتاب، حتى أصبح هذا التحول واضحاً، والبون شاسعاً بين منهج أئمة الجرح والتعديل والمحدثين المتأخرين لأسباب منها:

أولاً: الاعتماد على التصانيف.

لما كان التلقي الشفهي عن محفوظات الصدور لا يكفي مع طول الزمان للاطمئنان إلى صحة المنقول؛ لأن الحفظ خوان، والنسيان من جبلة الإنسان، كان لابد أن يرافق ذلك التلقي الشفهي ميزان نقدي، يُميّز به

الصواب من الخطأ والصدق من الكذب، إذ الخطأ والكذب هما آفتا الأخبار، فلا يُردّ الخبر إلا لواحد منهما، فالجامع بينهما أنها السببان الوحيدان للإخبار بخلاف الواقع، فإن كان الخطأ إخباراً بخلاف الواقع بغير عمد، فالكذب إخباراً بخلاف الواقع بعمد، وفي هذا قال الذهبي: «العمدة في زماننا ليس على الرواة، بل على المحدثين والمقيدين، والذين عرفت عدالتهم وصدقهم في ضبط أسماء السامعين»⁽¹⁰⁷⁾، وقال البيهقي بعد أن ذكر أن جميع السنة دُونت وكتبت في الجوامع التي صنفها أئمة الحديث: «فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم، لم يقبل منه»⁽¹⁰⁸⁾، فقد صار الاعتماد على ما ذكر في المؤلفات لا بما يتناقله الرواة، فأصبح الرواة قنطرة لهذه التصانيف التي تروى بالأسانيد إلى مؤلفيها، ومع هذا التحول في نقل السنة النبوية لم يتنازل المحدثون عن القيام بواجب الجرح والتعديل؛ للتحقق من عدالة الرواة الظاهرة وصحة سماعهم لما يروونه من مصنفات، فقد عدّ العلماء الإسناد بعد عصر الرواية كالنسب لكتب السنة النبوية.

ثانياً: طول الأسانيد.

إن البعد عن عصر الرواية يزيد من عدد الرواة في الإسناد، فيزداد مع طول الإسناد احتمال وقوع الخطأ

(107) ميزان الاعتدال، للذهبي (4/1).

(108) مناقب الشافعي، للبيهقي (2/321).

قصوراً، سنة الله في خلقه، ولن تجد لسنة الله تبديلاً⁽¹¹⁰⁾.
المطلب الثاني: آثار تسامح المحديثين في توثيق الرواة المتأخرين.

لقد بلغ علم النقد عند المتقدمين ذروته، وأينعت ثماره فأتى أكله، فاكتمل تدوين السنة وتنقيتها من الشوائب خلال الثلاثة القرون الأولى الهجرية، حيث صنفت المسانيد والصحاح والسنن، وكان في هذه الحقبة حفاظ الحديث وأئمة النقد، وكان منهجهم في نقد السنة النبوية، والشروط التي اشترطوها لتوثيق الرواة وقبول المرويات غاية في الدقة؛ فلم يبلغها أي منهج في أي ملة من الملل، ولا زمن من الأزمنة، حتى في عصرنا الحاضر الذي تبارى فيه العلماء بدقة المنهجية⁽¹¹¹⁾، فاكتملت علوم السنة في نهاية القرن الثالث وبداية الرابع الهجري باكتمال التصنيف وتدوين كتب الرجال والعلل، ثم انتقلت من مرحلة إلى أخرى بسبب ما طرأ عليها من عوامل استلزمت التغيير، فكان المحديثون في كل مرحلة من مراحل تطورها يبادرون بمسايرته في المصطلحات أو القواعد والضوابط، واستحداث ما يناسبه من وسائل؛ تلبية لاحتياجات العلم، فعندما طال الإسناد، وأصبحت المحافظة عليه محافظة على خصيصة خص الله

والكذب في كل واحد منهم، كما أن العدالة في نقصان متزايد بين الناس كلما بعد الزمن عن عهد النبوة - إلا من رحم الله -، فهل تأهل العلماء المتأخرون للتفتيش والتنقيب لتمييز الخطأ من الصواب، وقبول الصدق ورد ما تبين فيه الكذب؟ وهل تمكنهم ما لديهم من قدرات ووسائل وأدوات من ذلك؟

لقد أجاب الذهبي عن كثير من ذلك في معرض حديثه عن تدليس الرواة، وقدرة الأئمة المتقدمين على اكتشافه فقال: «وهذا في زماننا يعسر نقده على المحدث، فإن أولئك الأئمة كالبخاري وأبي حاتم وأبي داود عاينوا الأصول، وعرفوا عللها، وأما نحن فطالت علينا الأسانيد، وفقدت العبارات المتيقنة، وبمثل هذا ونحوه، دخل الدخل على الحاكم في تصرفه في المستدرک⁽¹⁰⁹⁾».

ثالثاً: ضعف الهمم.

تراخى كثير من طلبة العلم من المتأخرين في بذل الجهد، وفترت الهمم مقارنة بما كان عليه المتقدمون من جلد وصبر وبذل وسفر وسهر في سبيل سماع الحديث وأدائه وجمعه وتدوينه، وهذه من سنن الله في خلقه، فقد ذكر ابن الأثير الأطوار التي مرت بها علوم السنة النبوية، وأنها بلغت الكمال في عصر البخاري ومسلم، ثم قال: «ثم نزل وتقاصر إلى زماننا هذا، وسيزداد تقاصراً والهمم

(110) جامع الأصول، لابن الأثير (1/42-43).

(111) انظر: مشكل علم مصطلح الحديث في العصر الحديث،

لإدريس (86). (بتصرف)

(109) الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي (46).

النقد كانت تقع على العدل في نفسه، المتقن لما حمله، الضابط لما نقل، وله فهم ومعرفة بالفن، فتوسع المتأخرون»⁽¹¹⁵⁾.

وقد أثر منهج المتأخرين في توثيق الرواة على منهج نقد السنة النبوية الذي أسسه جهاينة الأئمة المتقدمين، فبعد أن كان للمصطلح تطبيقات متعددة يدور الحكم فيها مع القرائن والأحوال، أصبح لكل مصطلح تعريف جامع مانع يأخذ أحكاماً بضوابط وشروط محددة، ولم يكتف المتأخرون بالضبط النظري للمصطلحات، وتعميد القواعد لها، فلو اكتفوا بذلك لكان عملاً جليلاً، لكنه جر إلى مراجعة أحكام أئمة النقد، ووزنها بميزان المتأخرين، ثم تصويب أقوالهم أو تخطئتها بناء على موافقتها لتلك القواعد أو مخالفتها، فقد مضى منهج أئمة النقد على أن لا يقبلوا من الثقة جميع أحاديثه عرياً عما يحف بها من قرائن؛ فلهم في كل حديث نظر، فقد يُقبلُ تفرد الثقة أحياناً، وقد يُرد أحياناً أخرى بحسب ما يحتف به من قرائن، وقد نص ابن رجب على منهج أئمة النقد في ذلك بقوله: «وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت

بها أمة محمد ﷺ فحسب؛ لكون السنة محفوظة في الدواوين، أثر ذلك على المنهج النقدي للسنة النبوية، ومنه منهج توثيق الرواة، فبعد أن كان وصف أئمة الجرح والتعديل لراوٍ بأنه ثقة؛ دلالة على استكمال شروط العدالة الظاهرة والباطنة، وتام الضبط - كما تقدم -⁽¹¹²⁾، فقد تسمّح المتأخرون في شرط العدالة فاكتفوا بالعدالة الظاهرة بالستر، واستعاضوا عن ضبط الصدر بضبط الكتاب؛ بإثبات السماع بخط موثوق وبرواية موافقة لأصل ما يرويه الراوي، نتيجة للاعتماد على المصنفات في رواية الحديث⁽¹¹³⁾، ولا شك أن هذا أثر على الرواة وحاملي هذا العلم، فقد يوصف الراوي المتأخر بالثقة إن كان مستور الحال ضابطاً لأصله ولو كان لا يعرف الحديث، فقد تقدم قول أبي الفوارس في أبي بكر بن خالد العطار: «كان ثقة، مضى أمره على جميل، ولم يكن يعرف الحديث»⁽¹¹⁴⁾، وقال الذهبي معقباً على وصف أبي الفوارس لابن خالد بالثقة: «فمن هذا الوقت بل وقبله صار الحفاظ يطلقون هذه اللفظة على الشيخ الذي سماعه صحيح بقراءة متقن، وإثبات عدل، وترخصوا في تسميته بالثقة، وإنما الثقة في عرف أئمة

(112) انظر: مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (104)، وفتح المغيـث

بشرح ألفية الحديث، للسخاوي (5/2).

(113) شرح علل الترمذي، لابن رجب (2/582).

(114) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (6/469).

(115) سير أعلام النبلاء، للذهبي (70/16).

حكمهم على الراوي، وخالفهم في حكمهم على المروي، وقد أحل هذا الاجتزاء بمنهج النقد الحديثي عند المتأخرين.

وقد لا يعد الاختلاف بين منهج المتقدمين والمتأخرين إشكالاً، لكن الإشكال في إلزام المتقدمين بما اصطلح عليه المتأخرون، ومن ذلك استدراك المتأخر على الناقد المتقدم حين يقف له على قول بتضعيف حديث تفرد به راوٍ ثقة مع عدم مخالفته لغيره، فيضعف ذلك القول للإمام احتكاماً إلى القاعدة التي وضعها المتأخرون بأن حديث الراوي الثقة مقبول مطلقاً فلا يضره تفرده، لذا صدر من بعض المحدثين المتأخرين كثير من الأحكام المخالفة لأقوال أئمة النقد - أو بعضهم -؛ فصحح أحاديث قد أعلنوها، وقبل أحاديث ردّوها وحكموا بطلانها، فقد أخرج الحاكم في مستدركه حديثاً ثم قال: «صحيح على شرط الشيخين، وأبو الأزهر⁽¹¹⁹⁾ بإجماعهم ثقة، وإذا تفرد الثقة بحديث فهو على أصلهم صحيح»⁽¹²⁰⁾، وتعقبه الذهبي بقوله: «منكر، ليس ببعيد من الوضع»⁽¹²¹⁾، وقال في الموضوعات: «هذا موضوع مع

عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه»⁽¹¹⁶⁾، فالترمذي أخرج حديثاً تفرد برفعه الدراوردي، فقال: «هذا حديث حسن غريب تفرد به الدراوردي على ذلك اللفظ، وقد رواه غير واحد عن عبيد الله بن عمر ولم يرفعه وهو أصح»⁽¹¹⁷⁾، وأخرج الحديث من طريق الدراوردي مرفوعاً ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما⁽¹¹⁸⁾.

كما أن الثقات لدى أئمة النقد متفاوتون، والحكم بتوثيق الراوي لا يلزم منه صحة جميع مروياته، فالراوي الثقة قد تُردّ له أحاديث أخطأ فيها أو تفرد، ومثله الضعيف قد تقبل منه أحاديث معينة ضبطها وعرفها الأئمة من خلال سبر مروياته، أما المتأخرون فإنهم تبعوا للقواعد التي وضعوها؛ ينظرون إلى الراوي؛ فإذا ثبت من خلال أقوال أئمة الجرح والتعديل أن الراوي ثقة قبلوا حديثه، ولم يضر تفرده بالحديث إن سلم من المخالفة إلا من سار منهم على منهج المتقدمين، وهذه القاعدة مطردة لديهم، لذا صحح بعض المحدثين المتأخرين أحاديث أعلنها الأئمة المتقدمون، فتابعهم في

(119) أبو الأزهر: أحمد بن الأزهر بن منيع، العبدي، النيسابوري،

(ت263هـ)، «صدوق كان يحفظ ثم كبر فصار كتابه أثبت من

حفظه». انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ت5).

(120) المستدرک على الصحيحين، للحاكم (3/138 ح4640).

(121) المرجع السابق (3/138).

(116) شرح علل الترمذي، لابن رجب (2/582).

(117) سنن الترمذي = الجامع الكبير، للترمذي (2/276 ح948).

(118) انظر: صحيح ابن خزيمة (4/225 ح2745)، وصحيح

ابن حبان (9/223-224 ح3915، 3916).

من بعض الباحثين المتخصصين فالحمد لله الموفق
والهادي إلى سواء السبيل.

الخاتمة

بدأت بالحمد لله، وأختتم بالحمد والشكر لله،
فالحمد لله حمداً كثيراً، والشكر له على نعمه الباهرة،
وفضائله الغامرة، وقد أفدت من هذا البحث نتائج
- بفضل الله - منها:

1- إن من أهم أسباب تسامح المحدثين في توثيق
الرواية المتأخرين بالتسهيل في شرط الحفظ إلى شرط
ضبط الكتاب؛ الاعتماد في رواية الحديث على التصنيف
المعتمدة المشهورة، التي يؤمن فيها من التغيير
والتحريف، فالراوي مجرد قنطرة لها، والأسانيد أصبحت
محافظة على خصيصة خصّ الله بها أمة محمد ﷺ.

2- اعتمد المحدثون في الحكم على الراوي المتأخر
بالتوثيق على عدالته الظاهرة، مع إثبات صحة سماعه
بخط موثوق على أصل موافق لأصل الشيخ.

3- إن مجالس التحديث من أهم وسائل المحدثين
في التحقق من ثقة الرواية المتأخرين بعد أن أصبح
الاعتماد في نقل السنة على المصنفات، فقد قابل التسامح
في ضبط الصدر تشدد في ضبط السطر ودعاوى السماع.

4- إن رواية المتأخر لحديث لا يوجد في
مصنفات الأئمة المتقدمين في عصر الرواية لا يقبل منه

ثقة إسناده، لأنه أُدخِل على معمر، وإلا فلأبي شيء كتبه
عبدالرزاق، وحدث به سرا لأبي الأزهر؟ وما جسر أن
يرويه كل وقت مع كون إسناده كالشمس، ثم إنه يقول
لابن الأزهر: ما حدثت به غيرك⁽¹²²⁾.

ومما يزيد ذلك الإشكال تصرف بعض
المعاصرين؛ خاصة من الباحثين المبتدئين حين لا يدركون
الفرق بين أحكام المتقدمين والمتأخرين على الرواية
ومروياتهم، فيجعلون توثيق الراوي المتأخر كالتقدم،
وتصحیح المحدثين المتأخرين للأسانيد مثل تصحيح
الأئمة المتقدمين للأحاديث، بل قد يُردّ على أئمة النقد
إعلاهم لبعض الأحاديث بظاهر صحة أسانيدها.

وإن كان الاختلاف بين منهج المتقدمين ومنهج
المتأخرين في نقد السنة النبوية أمر طبيعي لأسباب تقدم
بيانها، إلا أن من غير الطبيعي أن نتجاهل وجوده، أو
نأبى إصلاحه بعد أن تبيّنناه، ولهذا فإن الخلل في فهم
الفرق بين مناهج نقد السنة عند المتقدمين والمتأخرين
وتطبيقاتها بصفة عامة، وفي توثيق الرواية بصفة خاصة
يحتاج من الباحثين المتخصصين في هذا العصر إلى البحث
فيه، وتشخيصه، وطرح الرؤى لإصلاحه، بعد تبيّنه
والتحقق منه، مع أنه بفضل الله قد لاحت في هذا العصر
بوادر مسامرة ركب منهج المتقدمين في نقد السنة النبوية

(122) موضوعات المستدرک، للذهبي (6ح6).

قائمة المصادر والمراجع

- إرشاد القاضي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني. المنصوري، أبو الطيب نايف بن صلاح. قدم له: د سعد بن عبدالله الحميد، راجعه ولخص أحكامه وقدم له: أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليمانى المأري. د. ط، الرياض: دار الكيان، الإمارات: مكتبة ابن تيمية، د. ت.
- أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه (في جامعه الصحيح). ابن عدي، أبو أحمد عبدالله الجرجاني. المحقق: د. عامر حسن صبري. ط 1، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1414 هـ.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب. ابن عبدالبر، أبو عمر يوسف بن عبدالله القرطبي. المحقق: علي محمد البجاوي. ط 1، بيروت: دار الجيل، 1412 هـ - 1992 م.
- الإصابة في تمييز الصحابة. العسقلاني، ابن حجر أبو الفضل أحمد بن علي. تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض. ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1415 هـ.
- إكمال الإكمال (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماکولا). ابن نقطة، أبو بكر محمد بن عبد الغني الحنبلي. المحقق: د. عبدالقيوم عبد رب النبي. ط 1، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1410 هـ.
- الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب. ابن ماکولا، أبو نصر سعد الملك، علي بن هبة الله. ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1411 هـ - 1990 م.
- الأنساب. السمعاني، أبو سعد عبدالكريم بن محمد. المحقق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي وغيره. د. ط، حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1382 هـ - 1962 م.

ولو كان ثقة، لأن الاعتماد بعد اكتمال تصنيف السنة النبوية على الجوامع التي ألفها الأئمة فحسب.

5- بعض الرواة المتأخرين لم يترجم له في كتب الرجال، فمنهم من هو من تلاميذ أئمة النقد ونقل علمهم، أو له مصنفات مفقودة أفاد منها بعض المحدثين المتأخرين، أو روى عنه الحفاظ ونصوا على حفظه، فلا يسوغ للباحث تجهيل العالم منهم بمجرد عدم الوقوف على ترجمة له؛ ذلك أن اعتماد ما نقلوه عن الأئمة من علم، والعمل به على وجه التسليم، وقبول المحدثين لمصنفاتهم وروايتهم منها، دليل على ثقتهم واشتغالهم بهذا العلم.

وفي نهاية هذا البحث المتواضع؛ وبعد أن تبينا بعض الخلل في إدراك التباين بين منهج أئمة النقد المتقدمين ومنهج المحدثين المتأخرين في نقد السنة النبوية، أوصي بأن لا تتجاهل وجوده، ولا نأبى إصلاحه من خلال البحوث العلمية، والدراسات التطبيقية.

وختاماً أسأل الله سبحانه أن يوزعني شكر نعمه، ويرزقني الإخلاص له، ويتقبل مني ويتجاوز عن تقصيري وجميع المسلمين، هذا والله أعلم، وهو سبحانه الموفق والمعين، وصلى الله وبارك وسلم على الرحمة المهداة، وعلى آله وأزواجه وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

- بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار. الكلاباذي، أبو بكر محمد بن أبي إسحاق. المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد فريد الزبيدي. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1420هـ-1999م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد. تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف. د.ط، د.م: دار الغرب الإسلامي، 2003م.
- تاريخ ابن معين (رواية الدوري). ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين. المحقق: د. أحمد محمد نور سيف. ط1، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، 1399هـ - 1979م.
- تاريخ بغداد. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي. تحقيق: د. بشار عواد معروف. ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1422هـ - 2002م.
- تاريخ دمشق. ابن عساکر، أبو القاسم علي بن الحسن. المحقق: عمرو بن غرامة العمروي. د.ط، د.م: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ-1995م.
- تاريخ مولد العلماء ووفياتهم. الربيعي، أبو سليمان محمد بن عبدالله. المحقق: د. عبدالله أحمد الحمد. ط1، الرياض: دار العاصمة، 1410هـ.
- تاريخ نيسابور طبقة شيوخ الحاكم. الحاكم، أبو عبدالله محمد بن عبدالله الضبي ابن البيع النيسابوري. تحقيق: مازن البيروتي. ط1، بيروت: دار البشائر، 1427هـ.
- تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ. الذهبي، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد. د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ-1998م.
- تراجم المؤلفين التونسيين. محفوظ، محمد. ط2، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1994م.
- تقريب التهذيب. العسقلاني، ابن حجر أبو الفضل أحمد بن علي. المحقق: محمد عوامة. د.ط، سوريا: دار الرشيد، 1406هـ-1986م.
- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد. ابن نقطة، محمد بن عبدالغني البغدادي. المحقق: كمال يوسف الحوت. ط1، د.م: دار الكتب العلمية، 1408هـ - 1988م.
- التوقيف على مهمات التعاريف. المناوي، عبدالرؤوف بن تاج العارفين. ط1، القاهرة: عالم الكتب، 1410هـ-1990م.
- جامع الأصول في أحاديث الرسول. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك الجزري. تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط؛ التتمة تحقيق: بشير عيون. د.ط، د.م: دار الكتب العلمية؛ التتمة: دار الفكر، د.ت.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري. البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل الجعفي. المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر. ط1، د.م: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، 1422هـ.
- الجرح والتعديل. ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد الرازي. د.ط، الهند: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1271هـ-1952م.
- الجرح والتعديل. اللاحم، إبراهيم بن عبدالله. د.ط، الرياض: مكتبة الرشد، 1424هـ.
- جزء فيه منتقى من منتخب حديث أبي بكر الزهري. المقدسي، ابن المحب محمد بن عبدالله بن أحمد. ضمن مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية، المحقق: نبيل سعد الدين جرار.

- ط1، لبنان- بيروت: مكتبة البشائر الإسلامية، 1422هـ - 2001م.
- جزء فيه وفيات جماعة من المحدثين. الأصبهاني، ابن أبي الوفاء أبو مسعود عبدالرحيم الحاجي. المحقق: الشريف حاتم بن عارف العوني، ط1، د.م: دار الهجرة، 1415هـ - 1994م.
- الحديث والمحدثون. أبو زهو، محمد محمد. د.ط، د.م: مطبعة مصر، 1378هـ - 1958م.
- ذكر ابن أبي الدنيا وما وقع عاليًا من حديثه. الأصبهاني، أبو موسى محمد بن عمر المدني. قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. ط1، السعودية: دار الخراز، بيروت: دار ابن حزم، 1422هـ - 2001م.
- ذيل التقييد في رواية السنن والأسانيد. الفاسي، أبو الطيب محمد بن أحمد. المحقق: كمال يوسف الحوت. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1410هـ - 1990م.
- رسالة في فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن. العبدوي، أبو عبدالله محمد. المحقق: عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي. ط1، الرياض: دار المسلم، 1414هـ.
- الرسالة المستطرفة لبیان مشهور كتب السنة المشرفة. الكتاني، أبو عبدالله محمد بن أبي الفيض الإدريسي. المحقق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي. ط6، د.م: دار البشائر الإسلامية، 1421هـ - 2000م.
- الرّوض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم. المنصوري، أبو الطيب نايف بن صلاح بن علي. قدم له: د. سعد بن عبدالله الحميد، و د. حسن محمد مقبولي الأهدل، وقدم له وراجعته ولخص أحكامه: أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليبياني. د.ط، الرياض: دار العاصمة للنشر والتوزيع، 1432هـ - 2011م.
- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المدني. ابن المدني، أبو الحسن علي بن عبدالله بن جعفر. المحقق: موفق عبدالله عبدالقادر. ط1، الرياض: مكتبة المعارف، 1404هـ.
- السلسبيل النقي في تراجم شيوخ البيهقي. المنصوري، نايف بن صلاح. قدّم له: أ. د. أحمد معبد عبدالكريم، وأبو الحسن مصطفى السليبياني. ط1، المملكة العربية السعودية: دار العاصمة للنشر والتوزيع، 1432هـ - 2011م.
- سنن الترمذي = الجامع الكبير. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سؤرة. المحقق: بشار عواد معروف. ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998م.
- سير أعلام النبلاء. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد. المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط. ط3، د.م: مؤسسة الرسالة، 1405هـ - 1985م.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية. مخلوف، محمد بن محمد بن عمر. علق عليه: عبدالمجيد خيالي. ط1، لبنان: دار الكتب العلمية، 1424هـ - 2003م.
- شرح علل الترمذي. ابن رجب، زين الدين عبدالرحمن بن أحمد الحنبلي. المحقق: د. همام عبدالرحيم سعيد. د.ط، الزرقاء: مكتبة المنار، 1407هـ - 1987م.
- شرف أصحاب الحديث. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي. المحقق: د. محمد سعيد خطي اوغلي. د.ط، أنقرة: دار إحياء السنة النبوية، د.ت.
- شعب الإيمان. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: د. عبدالعلي عبدالحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي،

- صاحب الدار السلفية بيومباي - الهند. ط1، الرياض: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، 1423هـ-2003م.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم. الحميري، نشوان بن سعيد. المحقق: د. حسين بن عبدالله العمري، ومطهر بن علي الإيراني، و د. يوسف محمد عبدالله. ط1، بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دار الفكر، 1420هـ-1999م.
- صحيح ابن حبان = الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان. ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان البُستي. ترتيب الأمير: علاء الدين علي بن بلبان الفارسي. حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط. ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1408هـ-1988م.
- صحيح ابن خزيمة. ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق السلمي النيسابوري. المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي. د. ط، بيروت: المكتب الإسلامي، د. ت.
- طبقات الشافعية الكبرى. السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين. المحقق: د. محمود محمد الطناحي، و د. عبدالفتاح محمد الحلو. ط2، د. م: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1413هـ.
- طبقات الشافعيين. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر. تحقيق: د. أحمد عمر هاشم، د. محمد زينهم محمد عزب. د. ط، د. م: مكتبة الثقافة الدينية، 1413هـ - 1993م.
- العلل ومعرفة الرجال لأحمد (رواية ابنه عبدالله). ابن حنبل، أبو عبدالله أحمد بن محمد الشيباني. المحقق: وصي الله بن محمد عباس، ط2، الرياض: دار الخاني، 1422هـ-2002م.
- عناية المحدثين بتوثيق الرويات وأثر ذلك في تحقيق المخطوطات.
- سيف، د. أحمد محمد نور. ط1، دمشق، بيروت: دار المأمون للتراث، 1407هـ-1987م.
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي. السخاوي، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن. تحقيق: علي حسين علي. د. ط، مصر: مكتبة السنة، 1424هـ-2003م.
- فضائل القرآن. المُستغفري، أبو العباس جعفر بن محمد. المحقق: أحمد بن فارس السلولم. ط1، د. م: دار ابن حزم، 2008م.
- «قضايا ثبوت عدالة الرواة بين المتقدمين وبعض المعاصرين». غرابي، د. عائشة. مجلة جامعة زيان عاشور بالجلفة: الجزائر، م (8)، 2013م، 160-170.
- الكامل في ضعفاء الرجال. ابن عدي، أبو أحمد عبدالله الجرجاني. تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، وآخر. د. ط، بيروت: الكتب العلمية، 1418هـ-1997م.
- كتاب التعريفات. الجرجاني، الزين الشريف علي بن محمد بن علي. ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1403هـ-1983م.
- كتاب اللطائف من علوم المعارف. الأصبهاني، أبو موسى محمد بن عمر. ط1، د. م: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، 2004م.
- لسان العرب. ابن منظور، محمد بن إسحاق. ط3. بيروت: دار صادر، 1414هـ.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان البُستي. المحقق: حمدي عبدالمجيد السلفي. ط1، الرياض: دار الصمعي للنشر والتوزيع، 1420هـ-2000م.

- المختصر في علم رجال الأثر. عبداللطيف، عبدالوهاب. ط 8. القاهرة: دار الكتب الحديثة، 1386 هـ.
- المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمستطرف من أحوال الرجال للمعرفة. ابن مندة، أبو القاسم عبدالرحمن بن محمد العبدي الأصبهاني. المحقق: أد. عامر حسن التميمي. د. ط، البحرين: وزارة العدل والشئون الإسلامية، د. ت.
- المستدرك على الصحيحين. الحاكم، أبو عبدالله محمد بن عبدالله الضبي ابن البيع النيسابوري. تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا. د. ط، بيروت: دار الكتب العلمية، 1411 هـ - 1990 م.
- مشكل علم مصطلح الحديث في العصر الحديث. إدريس، د. أبشر عوض محمد - ضمن كتاب بحوث الندوة العلمية الدولية: (علوم الحديث - واقع وآفاق، عام 1424 هـ) - ط 2، دبي: كلية الدراسات الإسلامية والعربية، 1427 هـ.
- معرفة الرجال عن يحيى بن معين، وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبدالله بن نمير وغيرهم. ابن معين، أبو زكريا يحيى - رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز - تحقيق ج 1: محمد كامل القصار. ط 1، دمشق: مجمع اللغة العربية، 1405 هـ - 1985 م.
- معرفة الصحابة. أبو نعيم، أحمد بن عبدالله الأصبهاني. تحقيق: عادل بن يوسف العزازي. ط 1، الرياض: دار الوطن للنشر، 1419 هـ - 1998 م.
- معرفة علوم الحديث. الحاكم، أبو عبدالله محمد بن عبدالله الضبي ابن البيع النيسابوري. تحقيق: السيد معظم حسين. ط 2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1397 هـ - 1977 م.
- مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث. ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن. المحقق: نور الدين عتر. د. ط، سوريا: دار الفكر، بيروت: دار الفكر المعاصر، 1406 هـ.
- مناقب الشافعي. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. المحقق: السيد أحمد صقر. ط 1، القاهرة: مكتبة دار التراث، 1390 هـ - 1970 م.
- الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليقها. المليباري، د. حمزة عبدالله. ط 2، بيروت: دار ابن حزم، 1422 هـ.
- موضوعات المستدرك. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد. ط 1، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، 2004 م.
- الموقظة في علم مصطلح الحديث. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد. اعتنى به: عبدالفتاح أبو غدة. ط 2، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1412 هـ.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد. المحقق: علي محمد البجاوي. د. ط، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، 1382 هـ - 1963 م.
- نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار. مقديش، محمود. تحقيق: علي الزواري، ومحمد محفوظ. ط 1، بيروت - لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1988 م.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: نور الدين عتر. ط 3، دمشق: مطبعة الصباح، 1421 هـ - 2000 م.
- النكت الوفية بما في شرح الألفية. البقاعي، برهان الدين إبراهيم. المحقق: ماهر ياسين الفحل. ط 1، مكتبة الرشد،

1428هـ-2007م.

نيل الابتهاج بتطريز الديباج. التنبكتي، أبو العباس أحمد بابا بن

أحمد. ط2، طرابلس: دار الكاتب، 2000م.

الوسيط في علوم ومصطلح الحديث. أبو شُهبة، محمد بن محمد بن

سويلم. د.ط، د.م: دار الفكر العربي، د.ت.
